العلوم الاجتماعية والتخطيط للسياسات التنموية في اقطار العالم الثالث مع اشارة خاصة لمساهمة علم الاجتماع والانثروبولوجيا

د. عبد المنعم علي الحسني
كلية الاداب – جامعة بغداد

١. **المقدمة** :- بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد منتصف هذا القرن عندما استقلت مايطلق عليه بالاقطار النامية (او المتأخرة او الاقل تقدما او الفقيرة) من السيطرة الاجنبية حاولت هذه الاقطار بعد بناء دولها المستقلة ، على الرغم من ان الاستقلال السياسي كان شكليا في بعضها ، ان تعيد بناء اقتصادياتها ومجتمعاتها للتخلص من التخلف الظاهر في جميع جوانب حياتها . ولكي تحقق ذلك تبنت التخطيط او قامت بوضع الخطط القومية كوسيلة للوصول الى تحقيق الاهداف التي تسعى اليها . ان وضع الخطط القومية لغرض انجاز " التنمية الشاملة " أي النهوض بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، اذا كان هذا هو الهدف الحقيقي للقادات او النخب السياسية الموجودة في تلك الاقطار ، يجعل الباب مفتوحا لمساهمة العلوم الاجتماعية (وغيرها من العلوم الاخرى) في هذا المجال لنقل الاقطار المذكورة اعلاه من الحالة المتأخرة التي توجد عليها وهي حالة غير مرغوب فيها الى حالة اخرى اكثر تقدما ومرغوب فيها . والدراسة الحالية تلقي الضوء على دور العلوم الاجتماعية فيما يخص المشاركة الفعلية في التخطيط للسياسات التنموية التي تبنتها كثير من ، ان لم نقل اغلب ، الاقطار النامية ، بعد الستينات من هذا القرن وبو خاص مساهمة علم الاجتماع والاثروبولوجيا في وضع تلك السياسات . وعلى الرغم من ان هذا الموضوع يتضمن اكثر من جانب وقد يتطلب القيام بعدة دراسات وبحوث الا ان التركيز سيكون على الخطوط العامة له وتجنب الدخول في التفاصيل في اطار ضيق محدد

لهذه الدراسة . اما المواضيع الفرعية لهذه الدراسة فبعد المقدمة سيتم تحديد المفاهيم الاساسية وطريقة الدراسة ثم يلي ذلك استعراض تاريخي موجز لمفهوم التخطيط في الفكر الاقتصادي والاجتماعي ، وخاصة في هذا القرن ، وبعد ذلك سيلقى الضوء على دور العلوم الاجتماعية والتخطيط للسياسات التنموية بوجه عام ومساهمة علم الاجتماع والانثروبولوجيا بوجه خاص والذي يشكل المحور الاساسي لهذه الدراسة واخيرا خلاصة بابرز المواضيع المطروحة في هذه الدراسة .

٢. تحديد المفاهيم وطريقة الدراسة :-

قبل الكلام عن وتقييم الطريقة المتبعة فبالدراسات المتعلقة بالتنمية في اقطار العالم الثالث والطريقة البديله المقترحة لذلك لابد من تحديد المقصود بالمفهومين الاساسيين الواردين في االدراسة وهما التخطيط والتنمية .

آ. التخطيط :-

ان التخطيط ليس ظاهرة حديثة العهد لان الناس منذ اقدم الازمنة وحتى الوقت الحاضر كانوا ومازالوا يمارسون هذه الفعالية من الناحية الفعلية ، فرجل الاعمال يخطط لما يمكن ان يساهم به من صفقات مربحة ومدير المدرسة يخطط للكيفية التي يمكن ان يدير بها مدرسته وربة البيت تخطط للعمل الذي ينبغي ان تنجزه وعليه فان كل فرد يخطط عن قصد ، بعد ان استوجبت الظروف ذلك ، للفعاليات والجهود التي سيقدم بها لمواجهة المسؤوليات الملقاة على عاتقه حسب المكانه التي يشغلها في المجتمع الذي ينتمي اليه . ويمكن تعريف التخطيط بوجه عام بأنه التطبيق المنظم والواعي لافضل ماهو متاح من معرفة للسيطرة على مجريات التغير الراهنة وصولا الى تأمين ماثبت من اهداف [١] . اما التخطيط الاجتماعي فيقصد به وضع الخطط والبرامج المتعلقة بالمصادر الطبيعية والبشرية والمؤسسات الاجتماعية لمواجهة المستقبل . وقد يعني رسم الخطة عن طريق الجماعة او المجتمع المحلي او المجتمع الاكبر لتمييزها عن الخطة الموضوعة من

قبل الفرد . وقد ينظر الى التخطيط الاجتماعي كشيء منفصل عن التخطيط الاقتصادي وبهذا المعنى يقصد به التخطيط للفعاليات غير الاقتصادية (٢)

ومع ذلك فأن بعض علماء الاجتماع والاقتصاد ، وربما غالبيتهم ، ينظر الى التخطيط الاجتماعي كمكمل للتخطيط الاقتصادي حتى وان درس بصورة مستقلة من الناحية الاكاديمية . اما التخطيط الشامل فيقص به في هذه الدراسة التخطيط لجميع جوانب الحياة داخل المجتمع وهو التخطيط الذي يناسب اقطار العالم الثالث لانها متأخرة في جميع جوانب حياتها حتى ولو كان بالامكان تصنيفها الى عدة اصناف حسب المرحلة التطورية التي توجد عليها في الوقت الحاضر .

ب. التنمية :-

اذا كان التخطيط وسيلة فأن التنمية هي الهدف الذي تسعى اليه هذه الوسيلة.

وعلى هذا الاساس توضع البرامج والخطط لنقل الجماعة او المجتمع – المحلي او الاكبر – من وضع يفترض فيه ان يكون متأخرا وغير مرغوب فيه الى وضع اخر يفترض فيه ان يكون اكثر تقدما ومرغوب فيه في بعض او جميع جوانب الحياة . وعلى الرغم من ذلك فان " التنمية الشاملة" المتبناة في هذه الدراسة، وكما قلنا سابقا ، يقصد بها تنمية وتطوير جميع اوجه الحياة من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية في اقطار العالم الثالث . **فما هي الطريقة المتبعة لغرض وضع السياسات والخطط الخاصة بتنمية الاقطار المذكورة اعلاه ؟ وهل ان هذه الطريقة تناسب الاوضاع والظروف في تلك الاقطار ؟**

يمكن القول بوجه عام بان النماذج الرئيسية التي اتبعت في دراسة التنمية في الاقطار الفقيرة او الاقل تقدما امتزج فيها الطابعين العلمي والاديولوجي بحيث توجد صعوبة في الفصل بينهما . فعلى سبيل المثال يمكن التمييز بين اتجاهين اساسين ، وربما توجد اتجاهات اخرى ولكنها لم تتبلور بعد ، في النظر الى التنمية هما الاتجاه المحافظ او الاتجاه الرأسمالي والاتجاه الاشتراكي .ولكل من هذين الاتجاهين منطلقاته واهدافه . ولسنا في صدد مناقشة هذين الاتجاهين لانهما خارج

الاطار الضيق المحدد لهذه الدراسة الموجزة . ومع ذلك فأن الامر الاكثر اهمية هو التركيز على ابرز الاسس التي اعتمدت عليها الطريقة المتبعة في دراسة الاقطار النامية وفيما اذا كانت ملائمة للواقع الذي تعيشه اقطار العالم الثالث . او الاقطار الفقيرة او الاقل تقدما او المتاخرة كما يسميها بعض الذين كتبوا عن التنمية فيها . ومهما كانت التسمية التي تطلق على تلك الاقطار فيقصد بها تلك الاقطار التي استقلت من السيطرة الاجنبية بعد منتصف هذا القرن في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية بغض النظر عن وجود كثير من الخصائص التي تختلف فيها ، وان تشابهت في كثير من الصفات الاخرى المشتركة بينها .

انتقد جونار (ميردال) [٣](G.Myrdal) عالم الاقتصاد السويدي النموذج الغربي للتنمية ووضع بدلا عنه طريقة اخرى هي اقرب بخطوطها العامة الى الاسلوب الذي تراه مناسبا لدراسة اقطار العالم الثالث . وعليه سنذكر ابرز الجوانب التي جاء بها (ميردال) لكيفية تناول موضوع التنمية في الاقطار النامية ، فاولا وقبل كل شيء يطالب المفكر المذكور اعلاه ان يتم تبني مفهوما واقعيا للظروف الموجودة في الاقطار المتأخرة والفقيرة . فقد طغت المفاهيم النظرية الملائمة لدراسة الاقطار الصناعية المتقدمة في دراسة الاقطار المتأخرة او الفقيرة بدون فحص او تدقيق على الرغم من الاختلاف الكبير بينهما [٤] . وينتقد(ميردال) زملائه من علماء الاقتصاد في الغرب عند تناولهم لموضوع التنمية حيث يرى بأنهم يقعون في تناقض عندما يؤكدون بان التنمية هي في النهاية " مشكلة بشرية " وعليه فأن التخطيط للتنمية يعني محاولة تغيير الناس او الافراد . ولكن بعد تاكيدهم على اهمية تلك العوامل " غير الاقتصادية " فأن تحليلاتهم للتنمية تظهر وكان تلك العوامل غير موجودة على الاطلاق[٥] ، وهو يرى ان الطريقة العلمية في الدراسة تستوجب التأكيد على اهمية كل من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية ومعرفة العوامل المهمة والعوامل الاكثر اهمية او الاقل اهمية من بينها ، ويمضي الى القول بأن الاهمية النسبية للعوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية تختلف باختلاف خصائص المجتمعات الخاضعة للدراسة[٦]

ويؤكد (ميردال) بأن الاديولوجيا المحافظة والمصالح التي تسعى اليها يلعبان دورا مهما في تبني السياسات التنموية التي توضع للاقطار المتخلفة اوالفقرة في العالم الثالث . واخيرا وليس اخرا يرى العالم المذكور اعلاه بأن المواقف والمؤسسات ومستويات المعيشة لها اهمية اكبر في الاقطار الفقيرة او المتأخرة ويجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار عند وضع السياسات التنموية . ويقترح على الباحثين بيان افكارهم منذ البداية وطرح مايحملون من قيم لكي يكون القارىء على علم بذلك لانه يرى بأن الموضوعية ليست بالامر الهين في الدراسة حتى اذا اراد الباحث ان يظهر الحقائق كما هي موجودة من الناحية الفعلية [٧] .

٣.مفهوم التخطيط في الفكر الاقتصادي والاجتماعي .

ان التخطيط ليس فكرة حديثة العهد سواء اكان ذلك في سلوك الافراد الذين يخططون لكثير من المهام والمسؤوليات حسب طبيعة الاعمال التي يقومون بها او على مستوى الفكر الاقتصادي او الاجتماعي الذي دعى منذ فترة ليست بالقصيرة الى ادخال الاصلاحات في البناء الاقتصادي وتنظيم شؤون الحياة داخل المجتمع . فعلم الاقتصاد اهتم بالامور المتعلقة بالتخطيط والتنمية ، ولو ان هذا الاهتمام كما يرى كثير من المختصين في علم الاقتصاد قد تأخر بالمقارنة مع مواضيع اخرى قد تكون اقل في الاهمية ، فعلى سبيل المثال لا الحصر قدم (آدم سمث) في كتابة (بحث في طبيعة واسباب ثروة الامم) عناصر اساسية في التنمية الاقتصادية ودعى الى ضرورة ادخال تغييرات هيكلية في الاقتصاد وسياسة خاصة للتراكم او الادخار كما دعى لتحقيق الحرية في النشاط الاقتصادي . وكذلك الحال بالنسبة للفكر الاجتماعي في القرن التاسع عشر الذي دعى الى اعادة صياغة العلاقات والنظم الاجتماعية وقيام البناء الاجتماعي على اساس عقلاني[٨] .

ان مفهوم الحرية الفردية اصبح هو المسيطر على الفكر الاقتصادي في هذه الفترة التي امتدت الى القرن العشرين . وبعد ان تمت السيطرة للطبقة البورجوازية وساد المذهب الحر لم يعد الاقتصاد الغربي يهتم بالقضايا المتعلقة بالتخطيط والتنمية واهملت لفترة ليست بالقصيرة الى درجة ان كثير من كتب

الاقتصاد ، خاصة الاقتصاد الاكاديمي . أي الـــذي يكتـــب للمؤسســـات العلميـــة والجامعية ، تكاد ان تخلو من الاشارةالى قضايا التخطيط والتنميـــة حتـــى بدايـــة الخمسينات عند استعراضها لتاريخ الفكر الاقتصادي [٩] . ويمكـــن القـــول بـــان ظروف الحربين العالميتين الاولى والثانية قد لعبت الدور الاكبر في بروز فكـــرة التخطيط ، وخاصة التخطيط للاقتصاد القومي ، سواء اكان ذلك اثناء الحربيـــن او بعدهما . فظروف الحربين العالميتين الاولى والثانية استوجبت القيام بتعبئة عامـــة من قبل الحكومات المعنية يتم فيها تهيأة واعداد جميع المصادر العسكرية وغـــير العسكرية (اقتصادية ، اجتماعية ، اعلامية) لادامة الحرب واتخـــاذ الخطـــوات الضرورية بعد انتهاءها . ففي جميع الدول الاوروبية التي دخلت الحـــرب كـــان هنالك اعتراف من قبل جميع الفئات السياسية في ضرورة القيـــام بالاصلاحـــات الاقتصادية والاجتماعية ومعالجة كثير من المشاكل التي خلقتها الحرب ، وخاصـــة البطالة ، واعادة بناء المجتمع بجميع جوانبه وحتى في اميركا التـــي تعتـــبر مـــن الدول الرأسمالية التي تقوم فلسفتها على مبدأ الحرية الفردية في النشاط الاقتصادي فأن ظروف الكساد الاقتصادي في الثلاثينات والحرب العالمية الثانية وما خلفتـــه من اثار استوجبت تدخل الدولة بصورة اكبر والدعوة للتخطيط في بعض الجوانـــب . وبعد الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد منتصف الخمسينات اصبـــح التخطيـــط للاقتصاد القومي عالميا وكثرت الدول والمنظمات والوكالات التي تهتم به اهتمامـــا كبيرا . فما هو دور علم الاجتماع في كل هذه الاحداث ؟

اذا خصصنا الكلام عن مهمة علم الاجتماع فقد طرحت بعض التســـاؤلات ابرزها تلك التي تتعلق بما يمكن ان يقدمه هذا العلم لمجتمعات الغرب خاصة تلـــك التي دخلت الحرب والتي عانت من الازمات الاقتصاديـــة والتفكـــك فـــي البنـــاء الاجتماعي . يمكن القول بأن (كارل مانهايم) كان اول من طرح هذا النوع مـــن التساؤلات على المستوى الاوروبي فقد اشار الى الحاجة الى وجود علم اجتمـــاع جديد يقدم العون للمخططين ويأخذ بمبدأ التخطيط الشامل لان الفكر المخطط كمـــا يرى هذا المفكر عملية ضرورية ولابد منها لضبط وتنظيـــم التغـــير الاجتمـــاعي

وتوجيهه نحو المسارات المرغوبة . وكانت دعوة (مانهايم) لضرورة التخطيط الشامل والكلي اول خروج عن وظائف او مهام علم الاجتماع الرأسمالي او المحافظ الذي يرى وجود تعارض او تناقض بين التخطيط من جهة والحرية الفردية من جهة اخرى (١٠) .

٤. العلوم الاجتماعية والتخطيط للتنمية في اقطار العالم الثالث مع اشارة خاصة لدور علم الاجتماع والانثروبولوجيا .

ان تبني مفهوم " التخيط الشامل" و " التنمية الشاملة" " يعني لفرض الاطار المحدد لهذه الدراسة الاخذ بنظر الاعتبار لجميع اوجه او جوانب الحياة في المجتمع او مايطلق عليه ب" التخطيط المجتمعي" . ان هذه المهمة لاتقتصر على علم اجتماعي واحد بل لابد وان تشارك فيهاجميع العلوم الاجتماعية . ويمكن الذهاب الى ابعد من ذلك بالتأكيد بان الخطة الشاملة المتكاملة قد تستوجب مساهمة حتى بعض العلوم الطبيعية وهو الموضوع الذي يقع خارج اطار هذه الدراسة . وعليه فالتصور الذي سيتم بتنبيه يعتمد على الاعتقاد بضرورة مشاركة جميع العلوم الاجتماعية في الوصول الى " تنمية شاملة " والتركيز على مساهمة علم الاجتماع والانثروبولوجيا في هذا المجال خاصة في نمط معين من التنمية يطلق عليها ب " التنمية من اسفل " والتي تختلف عن النماذج التقليدية المطروحة . لقد وضعت كثير من التصورات والنماذج النظرية وعقدت كثير من الندوات والمؤتمرات بعد الحرب العالمية الثانية ، وخاصة بعد استقلال غالبية الاقطار في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، لغرض وضع السياسات التنموية لتلك الاقطار . وثم تبني ، كما اكدناه اعلاه ، مفهوم التخطيط ، خاص التخطيط للاقتصاد القومي او ما نطلق عليه بالتخطيط المجتمعي في الوقت الحاضر الذي يتضمن جميع الجوانب ، في اغلب الاقطار النامية في العالم الثالث . كل ذلك يدل على الاهتمام المتزايد بمشاكل ووضعيات الاقطار السابقة الذكر . ولكن مع كل ذلك فان اغلب هذه التصورات والنماذج التنموية والنتائج التي تمخضت عنها المؤتمرات او الندوات حول التنمية ترتبط بالعالم الصناعي المتقدم ويغلب عليها التميز وترتبط

بمصالح الدول المتقدمة . يضاف الى ذلك فانها تمثل نماذج وصيغ يغلب عليها ، حتى عهد قريب ، الاطر الاقتصادية التي تجعلها اقل شمولية واكثر تصورا ومحدودية في عرض الحقائق والواقع الفعلي الذي تعيشه اقطار العالم الثالث [١١] ان الانطلاق من الفكرة التي ترى بأن عملية التخطيط للتنمية الشاملة هدفها تلبية مختلف الحاجات البشرية البايلوجية والاجتماعية والسياسية والثقافية تعني وضع السياسات والبرامج التي تساعد في تحقيق ذلك والتي تستدعي بدورها عدم الاقتصار على خبرة تتعلق باختصاص معين ، كالاقتصاد مثلا ، بل تعدى ذلك الى الاستفادة من ذوي الخبرة والاختصاص في مختلف العلوم الطبيعية والانسانية والاجتماعية ورجال القانون وعلماء السياسة [١٢] . فالتخطيط يمكن ان يستفيد من هذه العلوم من ناحية المعرفة المتراكمة لدى كل منها والاساليب التي عن طريقها يمكن اجراء المسوح والبحوث بطريقة علمية منظمة حيث يمتزج الفهم والتطبيق في عرض ومعالجة كثير من المشاكل التي تعترض عملية التنمية ووضع المقترحات الكفيلة بتذليلها [١٣] فاذا كان لجميع العلوم الاجتماعية والانسانية وحتى (بعض العلوم الطبيعية) دورا مهما في التنمية الشاملة و "التخطيط الشامل" في الاقطار النامية بوجه عام فما هو دور علم الاجتماع والانثروبولوجيا في هذا الاطار العام ؟ . لابد من القول اولا وقبل كل شيء بان مساهمة علم الاجتماع والاثروبولوجيا في القضايا المتعلقة بالتنمية جاءت متأخرة نسبيا خاصة في الجانب الخاص بتطبيق السياسات التنمويةفي اقطار العالم الثالث . وربما لعبت فكرة " التنمية من اسفل " ، بالاضافة الى ما خلفته الحربيين العالميتين الاولى والثانية من دمار في الدول الاوروبية المتحاربة والاهتمام المتزايد فنهوض واعادة بناء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدول المستقلة حديثا بعد الحرب العالمية الثانية والانتقادات الموجهة الى النماذج التقليدية في التنمية ، الدور الاكبر في توجيه الاهتمام وتركيز الاذهان حول مايجب ان يفعله هذين العلميين في مجال التنمية واعادة البناء والاصلاح واحداث تغيرات جوهرية في الوظائف التقليدية التي كانت مناطة بهما خاصة الاتجاهات المحافظة في هذين العلمين ذات التوجه الرأسمالي ،

فالبرامج الخاصة بالسياسات التنموية توضع وتخطط حتى عقود قريبة ، وربما الى الوقت الحاضر في بعض الاقطار ، من قبل الاجهزة الادارية الحكومية والاقتصاديين والفنيين او مايطلق عليهم بالتكنوقراطيين سواء كانوا من داخل البلد او خارجة . ولكن هؤلاء ، مهما بلغوا من فهم ومعرفة في نطاق تخصصاتهم والاعمال المناطة بهم ، لايعرفون الا الشيء القليل او النادر عن طبيعة المجتمعات الكثيرة والثقافات المتعددة التي يمكن ان تتأثر بما يقومون به كما انهم قد لايعرفون الشيء الكثير ، او حتى يجهلون طبيعة النظرية او التصور الذي يمكن بواسطته تحليل ومعرفة الدور الذي يمكن ان يؤدوه بفاعلية وكفاءة في عملية التخطيط للتنمية في اقطار العالم الثالث . وعليه فأن جهود التنمية غالبا ماتكون غير مؤثرة وتؤدي في كثير من الاحيان الى عكس النتائج المطلوبة . ومن بين المختصين في العلوم الاجتماعية ، وكما اكدنا اعلاه ، فأن الاقتصاديين كان لهم المساهمة الاكبر والنفوذ الواضح وكانت منطلقاتهم الاساسية تنصب على زيادة الانتاج والادخار وتراكم راس المال وكل مايمكن ان تطلق عليه بالاتجاه الكمي في التنمية لتحقيق الزيادة في الناتج القومي الاجمالي وفي دخل الفرد .

ومع الاقرار باهمية كل مايتضمنه التحليل الذي يقدمه المختصون في الاقتصاد فأن النموذج الذي يعتمدون عليه تعرض للانتقاد ولايمكن الاخذ به في تحقيق " التنمية الشاملة " . ومن المفيد الاشارة باختصار الى رأي احد الاقتصاديين البارزين [١٤] في هذا المجال وفي العلاقة بين علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع فيما يخص قضايا التنمية في العالم الثالث والذي يعتبر تكملة لما سبق وان طرحناه حول اهمية العوامل " غير الاقتصادية " في التنمية وكيف نظر اليها علماء الاقتصاد . يرى هذا العالم الاقتصادي ان علماء الاجتماع وغيرهم من المختصين في العلوم السلوكية قد نبهوا الاقتصاديين منذ فترة ليست بالقصيرة حول بعض الجوانب التي يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار عند تحليل القضايا المتعلقة بالتنمية . ولكنه ينتقد موقف علماء الاجتماع ايضا بتأكيده بانهم بعد ان طوروا المفاهيم الخاصة بهم لم تكن لديهم الشجاعة الكافية لتحدي المنهج الذي اتبع من

قبل الاقتصاديين . وسواء اكان هذا العالم محقا في انتقاده لموقف علماء الاجتماع ام لا يمكن ان تشكل مسألة خاضعة للجدل وعدم الاتفاق . ويمضي هذا العالم في انتقاده لزملائه من الاقتصاديين بتأكيده على عدم دقتهم وسرعة القرارات المتخذة من قبلهم في امور التنمية الخاصة باقطار العالم الثالث . ويقترح هذا المفكر الاقتصادي " بان جميع المساهمات التي تأتي من المختصين في العلوم الاجتماعية الاخرى يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار بالاضافة الى الانتباه لاهمية المواقف والمؤسسات ومستويات المعيشة ، وخاصة عندما تكون واطئة ، عند وضع الخطط والمشاريع الخاصة بالتنمية في الاقطار المتأخرة اوالفقيرة . فما هو التفسير الذي يقدمه هذا العالم لهذا الموقف المتخذ من قبل الاقتصاديين والذي انتقدهم عليه ؟

يرى عالم الاقتصاد السويدي (ميردال) ان العامل الرئيسي المفسر لهذا الموقف يتركز في قلة خبرتهم وعدم معرفتهم لشؤون المجتمع لانهم لم يطلعوا على المبادىء الاولية الخاصة ليس فقط بعلم الاجتماع ، بل حتى بعلم الاقتصاد ايضا لان خلفياتهم لاعلاقة لها بالعلم الاخير في اكثر الاحيان . وعلى الرغم من ان كثير من المهتمين ، وخاصة المختصين في علم الاجتماع ، بقضايا التخطيط والتنمية قد يؤيدون (ميردال) في تأكيده على ضرورة الاخذ بنظر الاعتبار لطبيعة المجتمع واهمية العوامل غير الاقتصادية عند وضع الخطط التنموية والتي اهملت من قبل الاقتصاديين لفترة طويلة الا انه ربما يبالغ في بعض تقويماته التي لامجال لمناقشتها لانها خارج الاطار المحدد لهذه الدراسة .

هذا هو باختصار دور علم الاجتماع واهمية مايمكن ان يقوم به في الامور المتعلقة بالتنمية فما هو دور الانثروبولوجيا ؟ اليس هذا العلم ايضا يمكن ان يلعب دورا مهما في الامور الخاصة بالتنمية وخاصة تنمية المجتمعات المحلية والمناطق الريفية ؟

من بين المؤتمرات المهمة المتاحة والتي تدور حول دور العلوم الاجتماعية بوجه عام ودور الانتروبولوجيا بوجه خاص الكتاب [١٥] الذي صدر بعنوان (التنمية من اسفل : الانتروبولوجيون ووضعيات التنمية) والذي يتكون

في الاساس من مجموعة من الدراسات والبحوث اجريت في اغلب اجزاء العالم المتقدم منها والنامي وقدمت الى المؤتمر الحادي عر (I X) للعلوم الاثنولوجية والانتروبولوجية الذي انعقد في اميركا في مدينة شيكاجو في سنة ١٩٧٦ . ويمثل هذا الكتاب العدد الاول من البحوث والدراسات التي القيت في المؤتمر المذكور اعلاه . وعلى الرغم من ان الكتاب صدر في منتصف السبعينات الا ان كثير من الاراء الواردة فيه لاتزال قائمة ومقبولة الى الوقت الحاضر . ان الدور الذي يمكن ان يقوم به علم الانثروبولوجيا وعلم الاجتماع لايخلو من معوقات . فما هي هذه المعوقات ؟

ان المعوقات التي تحول دون قيام الانثروبولوجيا وغيره من العلوم الاجتماعية بدور فعال كثيره ومتعددة . ومع ذلك يمكن القول بأن ابرز تلك المعوقات التي تقف في طريق المساهمة الفعالة للآنثروبولوجيا تتمثل بضعف الاتصال والتنسيق بين جميع الذين يعملون في فعاليات ومجالات التنمية كالعاملين في مختلف الوكالات او المؤسسات الخاصة بالتنمية محليا وعالميا والاكاديميين الذين يعملون في الجامعات وكذلك المختصين في الاقسام العلمية المختلفة في هذه الجامعات او غيرها من المؤسسات العلمية التي لها علاقة بصورة مباشرة او غيرمباشرة بشؤون التنمية في اقطار العالم الثالث . ولايقتصر الامرعلى عدم وجود اوضعف الاتصال والتنسيق بين المهتمين بامور التنمية على المستوى القطري ، أي على مستوى القطر والبلد الواحد ، بل تمتد هذه الظاهرة لتشمل مختلف الاقطار بتعدد المنطلقات النظرية الموجودة فيها وتشعب الثقافات والاديولوجيات السائدة فيها يضاف الى كل ذلك انعدام الثقة في بعض الاحيان بين الحكومات من جهة وبين المهتمين بقضايا التنمية من جهة اخرى خاصة الاكاديمين منهم . فهل يعني ذلك عدم وجود أثر او اهمية لدور الانتروبولوجيا في الامور الخاصة بالتنميةوفي مؤسساتها ؟

يمكن القول بوجه عام ان المختصين في علم الانتربولوجيا (وحتى علم الاجتماع) لازالوا يشكلون فئة قليلة من اؤلك الذين يعملون في وكالات ومؤسسات

التنمية المحلية والعالمية . وعلى هذا الاساس فان مدى الاستفادة من العلومات الانتروبولوجية والسوسيولوجية لازال دون المستوى المطلوب ، فبالاضافةالى انعدام او ضعف الثقة بين الجامعات من جهة والحكومات (على الاقل بعضها) من جهة اخرى ، كما اكدنا اعلان ، فان علم الانتروبولوجيا وبسبب ارتباطه في مراحل تطوره الاولى مع حركة الاستيطان والاستعمار جعله في موقف لايحسد عليه فعلى الرغم من وجود بعض الحالات الاستثنائية التي تعكس دوره المتميز الخالي من الشوائب والذي يوجد في الهند الا ان الاخيرة هي من البلدان القليلة في اسيا وافريقيا التي تعطي للانثروبولوجيا مثل هذا الدور . ففي الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية كان الدور الوحيد للاقتصاد من بين العلوم الاجتماعية . الا ان هذا الوضع لم يبق ثابتا بل اخذ في التبدل التدريجي من ناحية وجود علوم اجتماعية اخرى ، كالانثروبولوجيا والاجتماع ، تشاركه القيام ببعض الفعاليات في مؤسسات التنمية ، فمنذ العقد الثاني للتنمية -أي في السبعينات – الذي اعلنته الامم المتحدة وضع تأكيدا اكبر على العوامل الاجتماعية وبدأت الوكالات والمؤسسات المحلية والدولية الخاصة بالتنمية تستخدم وبصورة متزايدة علماء الاجتماع والانثروبولوجيا كعاملين على الملاك الدائم او كمستشارين . فقد بين طارق حسين [١٧] وهو احد العاملين في (البنك الدولي) في ذلك الوقت كيف ان الخبرة الانثروبولوجية اخذت طريقها بصورة متزايدة في تقويم المشاريع الخاصة بالبنك والتي تتعلق بقضايا التنمية . كما بين كوجران [١٨] (ochrane)) كيفية نفاذ الاثروبولوجيا الى دوائر البنك العالمي التي كانت حكرا على الاقتصاد . ولكن وجود علماء الانثروبولوجيا وعلماء الاجتماع لايكفي اذ ان السؤال او الامر الاكثر اهمية هو مدني النجاح الذي حققه المختصون في هذين العلمين بعد ان استطاعوا الدخول في مؤسسات التنمية المحلية والعالمية ؟

ان الفترة المتأخرة التي دخل فيها المختصون في الانثروبولجيا والاجتماع الى تلك المؤسسات وكونهم يمثلون القلة تجعل من الصعوبة بلورة او اعطاء نظرة متفائلة حول مساهمة فعالة ومؤثرة في هذا المجال . وعليه يمكن

القول ان دور عالم الانثروبولوجيا او الاجتماع لازال ثانويا وهامشيا في كثير من هذه المؤسسات التنموية . فهو يوجد في تلك المؤسسات في فترات الرخاء ولكن بنفس الوقت فانه اول من يخرج منها في فترات الكساد . وحتى التقارير التي يقدمها ربما يتم استلامها عن طيب خاطر ولكنها مع ذلك نترك جانبا دون الاستفادة منها بصورة جدية . وبوجه عام يمكن القول ، وكما اكدنا سابقا ، فان الاستفادة من علم الانثروبولوجيا او الاجتماع في معظم المؤسسات التنموية ، ومن ضمنها دور العلمين او المختصين منهما في رسم السياسات التنموية في الاقطار الفقيرة (او الاقل تقدما او المتاخرة) لازال ضعيفا الى حد كبير ويتم بصورة اساسية باطار اقتصادي . فاذا كان الامر كذلك ، أي ان دور العلمين المذكورين اعلاه لايزال ضعفا ، فلماذا يتم قولهم للعمل في تلك المؤسسات التنموية المحلية والعالمية ؟

ان احد الاسباب المهمة في الدخول المتزايد للمختصين في العلمين المذكورين اعلاه الى المؤسسات التنموية ربما يكن في ادراك القائمين على هذه المؤسسات بان الاتجاه الذي يعتمد على عدة فروع من المعرفة ، كالاعتماد على العلوم الاجتماعية والطبيعية على سبيل المثال ، هو الاتجاه الاكثر عملية وفائدة في القاء الضوء او حل المشاكل الكثيرة المتعلقة بالتنمية [١٩] وخاصة اذا كان التأكيد على التنمية المجتمعية الشاملة . فاذا افترضنا ان السنين القادمة ستشهد دورا اكبر واثر فاعلية للمختصين في علم الانثروبولوجيا والاجتماع فما هو التصور المقترح من قبلهم للسياسة التنموية في الاقطار الفقيرة او اقطار العالم الثالث ؟

اولا وقبل كل شيء لابد من الانطلاق من المبدأ الذي يرى بأن هنالك عدة سبل للتنمية كما توجد مفاهيم مختلفة حولها . وربما الامر الاكثر اهمية ينعكس في التأكيد على السياقات او الوضعيات الاجتماعية المتباينة للتنمية . وبالاضافة الى ذلك ينبغي الاخذ بنظر الاعتبار التعقيد الموجود في العلاقات الاجتماعية وتعدد المتغيرات المؤثرة فيها . وعليه فأن الاتجاه المتعدد الجوانب او الذي تدخل فيه العلوم المختلفة هو الاتجاه الاكثر عملية وفائدة لدراسة التنمية

وتطبيق السياسات التنموية المناسبة . كما ينبغي التأكيد بصورة اكبر على فهم اعمق وللثقافات المحلية المتعددة في المجتمعات المختلفة . ان التأكيد على فهم الثقافات المتعددة في المجتمعات المختلفة لايرمي فقط الى معرفة طبيعة الثقافة واللغة او اللغات المرتبطة بها واجراء عدد اكبر من الدراسات الميدانية وتشجيع المختصين في العلوم الاجتماعية من المواطنين المحليين بل بالاضافة الى كل ذلك يهدف الى تفسير افضل واكثر دقة وعمقا للمعلومات الموجودة تمهيدا لمحاولة الاندماج التدريجي لهؤلاء المواطنين المحليين في دراسة وتقويم وتنفيذ السياسة التنموية المقررة لانهم اكثر استعدادا للقيام بهذه المهمة من المختصين الاجانب كما انهم اكثر فهما وادراكا للواقع الذي تعيشه مجتمعاتهم . وبناء على كل ماتقدم فأن النماذج التقليدية للتنمية لم تعد ملائمة للاقطار النامية . فمن الناحيتين النظرية والمنهجية هنالك حاجة ملحة الى نماذج بديله اكثر مرونة من النماذج السابقة تشترك في وضعها عدة علوم اجتماعية – وربما طبيعية ايضا – مادام الهدف تنمية وتطوير الاقطار النامية او الفقيرة في جميع جوانب حياتها او تحقيق ما اطلقنا عليه بالتنمية الشاملة .

وباختصار ينبغي الاخذ بنظر الاعتبار لاراء الناس الذين توضع الخطط من اجلهم وضرورة مشاركتهم الفعالة في ذلك . ان هذا التوجه هو الذي دعى المؤتمرون من المختصين في الاثنولوجيا والانثروبولوجيا يطلقون على مايقترحوه بـ " التنمية من اسفل" لان التنمية في العقود السابقة والى عهد قريب ، وربما لازالت في كثير من الاقطار النامية ، كانت تقرر من اعلى أي من قبل الاجهزة الحكومية والخبراء والفنين الذين يجهلون طبيعة المجتمعات المتعددة والثقافات الكثيرة والتي تستوجب دورا اكبر واكثر فعالية للمختصين في علم الاجتماع والانثروبولوجيا جنبا الى جنب مع المختصين في بقية العلوم الاجتماعية الاخرى كل حسب اختصاصه وامكانية مساهمته من الناحية العلمية في السياسة التنموية المقررة . واخيرا وليس اخرا فأن الامر اصبح متروكا الى القائمين على وكالات التنمية المحلية والعالمية والقرار الذي تتخذه الحكومات المعنية فيما يخص مدى

ادراكهم وقناعتهم بصورة فعلية للدور المهم الذي يمكن ان يقوم به المختص في علم الاجتماع او الانثروبولوجيا في السياسات التنموية المتعلقة بالاقطار الفقيرة او المتأخرة .

٥. الخلاصة :-

ان المحور الرئيسي لهذه الدراسة الموجزة يتركز في معرفة دور العلوم الاجتماعية في السياسات التنموية الموضوعة لاقطار العالم الثالث بوجه عام ومساهمة كل من علمي الاجتماع والانثروبولوجيا في هذا المجال بوجه خاص . وظهر من المعلومات المتوفرة بان الدور الاكبر لازال يسيطر عليه علم الاقتصاد من بين العلوم الاجتماعية ، وعلى الرغم من ازدياد عدد الخبراء والمختصين في علم الاجتماع والانثروبولوجيا في المؤسسات والوكالات المحلية والدولية والمنظمات التابعة للامم المتحدة انطلاقا من المبدأ الذي يرى اهمية الجوانب المتعددة والخبرات والاختصاصات المتنوعة في وضع السياسات التنموية الا ان دور هذين العلمين لازال في بداية الطريق وهامشيا الى حد كبير . وتوجد عدة صعوبات تقف بوجه المساهة الاكثر تاثيرا للمختصين في العلمين المذكورين اعلاه ابرزها عدم وجود اتصال وتنسيق بين العلوم المختلفة المهتمة بموضوع التنمية في الجامعات ومؤسسات التنمية على النظامين المحلي والعالمي . كما ان الاختلافات الاديولوجية والثقافية يمكن ان تلعب دورا معوقا للاتصال او التنسيق . ومع ذلك فأن الحقيقة التي لايمكن نكرانها ولابد من التأكيد عليها هي تأثير واهمية كل العلوم الاجتماعية ، ومن ضمنها علم الاجتماع والانثروبولوجيا ، في وضع وتنفيذ السياسات التنموية اذا كان الهدف هو تحقيق " التنمية الشاملة" لان كل علم من هذه العلوم يمكن ان يساهم في جانب معين لان الاقطار النامية او المتاخرة ترمي الى تنمية وتطوير جميع جوانب حياتها . ولايمكن ان يقوم بهذا الدور الا جهد تعاوني قائم على الاتصال والتنسيق بين هذه العلوم وربما علوم طبيعة اخرى وغيرها من المنظمات

الحكومية او غير الحكومية وبمشاركة الناس الذين توضع السياسات التنموية لمصلحتهم.

الهوامش والمصادر :

(١) د. متعب مناف جاسم ، الاسس التكنو – اجتاعية للتخطيط ، معادلات وممارسات وابعاد مستقبلية ، مطبعة الامة ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص ٩

(2) See: " Skocial planning " ' In : D.L. Sill led.) Internnutonal Eneyclope dia of the So cil Seences (I. E. S. S.) The Macmillar and the free pres 1968 ' (U. S. A) Vol . I2 . P 125

(3)G. Myrdal , the challenge of urorld poverty : A world anti- poverty program in outline pntheon book , pp.(3-36) . N . y . (U. S. A)

(4)I Bid., P. q.
(5)I Bid., p.ll.
(6) I Bid., P.B.
(7) I Bid., P.25

(٨) د. نبيل السمالوطي ، علم اجتماع التنمية ، الهيئة المصرية للكتاب ، ط٢ ، الاسكندرية ، ١٩٧٨، ص ٨٩ . ان الابتداء بالقرن التاسع عشر لايعني عدم وجود محاولات قبل ذلك تتعلق بتنظيم امور الحياة الاجتماعية . ونفس الشيء يمكن ان يقال عن الاشارات الخاصة بالتخطيط الاقتصادي قبل آدم سمث .

(٩) د. عادل شكاره ، د. عبدالمنعم الحسني ، التخطيط الاجتماعي ، من منشورات جامعة بغداد ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد ، ١٩٩٢ ، ص ٣٣-٣٤.

(١٠) السمالوطي ، علم اجتماع التنمية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٧-٨٨

(١١) العالم الثالث : مشكلات وقضايا ، تاليف : نخبة من الاساتذة التخصصين ، ترجمة د. حسن طه نجم ، الكويت ، ط١ ، ١٩٨٢ ، مقدمة المترجم ، ص ٩ .

عنوان الكتاب بالانكليزية :

Alan B. Moluntjoy (ed.). The Third World:
Prohlems and perapeetines, The Mcmllan, londeon, 1978

(١٢) دار البصام ، " حول مفاهيم المؤشرات الاجتماعية المطلوبة لقياس الانجاز في جهود التنمية العربية " ، بحث قدم الى ندوة " تطبيق المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية على التخطيط للتنمية في الوطن العربي " ، المتعقدة في تونس عام ١٩٨٢ ، بغداد ١٩٨٧ ، ص ١٢٢ .

(١٣) د. متعب مناف جاسم ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣-١٤ .

(14)Myrdl, The chllonge jurorld pouerty , op- cit, 20-23

(15)David C. pitt (ed.). Developmet from Belaiv: Anthropologists and development Situations , Muston x co., The Hague, 1976
(16)I Bid., PP/ 1-2
(17)TARIQ HUSIN, USE OF ANTHROPOLEGY IN project appraisal by the world Bank. I Bid., pp.
(18)G. Cochrae, The perils of Unconuentional Anthropology, I Bid., pp-57-69
(19) I Bid., p-3.
(20)I bid., kp. 17 .